مستقبل المناطق الحرة فى مصر
فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية

دكتور / عبد المطلب عبد الحميد*

مقدمـــة :

لعله أصبح من المعروف لكافة المحللين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الدولى أن هذا الاقتصاد قد شهد فى العقد الأخير من القرن العشرين، مجموعة من التغيرات فى البيئة الاقتصادية العالمية، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولى ومنظماته تبحث فى الآثار الاقتصادية لما أطلق عليها، التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، وأخذت تستعد بالاستراتيجيات والآليات المناسبة التى يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية لما تخلقه من تحديات لكل اقتصاد على حدة، بحيث يسعى صانعو السياسات فى كل دولة إلى تعظيم المكاسب والإيجابيات التى تعود على الاقتصاد القومى وتقليل الخسائر والسلبيات إلى أقل درجة ممكنة.

ويركز هذا البحث، فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية العالمية على أربعة

---

* أستاذ الاقتصاد المساعد، قسم الاقتصاد - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

(مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٧، يوليو/ تموز ١٩٩٧ . - ص ص ٧ - ٥٢).

تحولات رئيسية : **أولها** : يتلخص فى اتساع نطاق الجات نحو تحرير التجارة الدولية فى معظم مجالاتها والمعاملات المرتبطة بها والمؤثرة عليها ، واستبدال سكرتارية الجات بمنظمة التجارة العالمية (WTO) لتكون أكثر فعالية فى إدارة النظام التجارى الدولى . **وثانيها** : كان اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية وتضاؤل دور الاقتصاد القومى الواحد الذى يعمل بمفرده ليحل محله الإقليم الاقتصادى . **وثالثها** : تبلور فى تعميق اقتصاديات المشاركة فى العلاقات الاقتصادية الدولية . **ورابعها** : كان التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، مع ملاحظة أن هذه التحولات الاقتصادية العالمية تتم فى نفس الوقت الذى يحدث فيه تحرير التجارة الخارجية فى معظم الدول النامية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى التى تنفذ .

ولعل التأمل فى التحولات الاقتصادية العالمية ، يشير إلى أن تلك التحولات تتجه فى التحليل النهائى إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدولية بين دول العالم من خلال زيادة درجة الاعتماد المتبادل Interdependence ليكون من أهم عوامل النمو فى الاقتصاديات المختلفة ، حيث تدور التحولات جميعها حول مبدأ تحرير التجارة الدولية ، وبالتالى تسعى كل دولة إلى تعظيم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الدولى ليتحول إلى الاستثمار من أجل التصدير ، ناهيك عن تحول الاستثمار الداخلى إلى الأنشطة التصديرية أيضا ، فى قدر كبير منه .

ومن هذا المدخل يدور جدل على قدر كبير من الأهمية، حول مستقبل المناطق الحرة باعتبارها أحد الأشكال الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير فى اقتصاديات القرن الواحد والعشرين، هل يستمر الاتجاه إلى التزايد والتوسع فى المناطق الحرة الذى بدأ يظهر بوضوح فى السبعينات والثمانينات ويحول مناطق معينة مرورا بهونج كونج وحتى منطقة جبل على فى إمارة دبى إلى مناطق يطلق عليها «جنات الاستثمار من أجل التصدير» أم تؤدى آليات تحرير التجارة الدولية سواء من خلال التحولات الاقتصادية العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادى إلى التقليل من الاعتماد على المناطق الحرة Free Zones فى مجال الاستثمار من أجل التصدير؟

ومن هنا كان الهدف من هذا البحث الذى يقوم على افتراض أساسى مؤداه أن الاقتصاد المصرى يتشكل بصورة أو بأخرى فى إطار التحولات الاقتصادية العالمية ويتأثر بها إن آجلا أو عاجلا، وعليه أن يبحث فى تبنى الاستراتيجيات والآليات التى يحصل من خلالها على أكبر عائد ممكن من التفاعل مع العالم الخارجى بأقل تكلفة ممكنة، من خلال إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد القومى بكفاءة وديناميكية. وبالتالى يحاول البحث الكشف عن مستقبل المناطق الحرة كمناطق للاستثمار من أجل التصدير فى مصر فى ضوء التجربة الماضية، وفى إطار الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة. وذلك من خلال التحليل التالى:

أولا : التحولات الاقتصادية العالمية وموقفها من المناطق الحرة :

١- التحولات الاقتصادية العالمية :

لعل من المعروف أن التحولات الاقتصادية العالمية تتركز فى أربعة تحولات رئيسية يمكن تناولها كما يلى :

١/ ١- الجات ومنظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية :

يمكن القول أن الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO تلك المنظمة التى بدأت العمل من يناير ١٩٩٥، والنتائج التى أسفرت عنها جولة أورجواى، والمجالات التى شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء تشير كلها إلى أن الاقتصاد الدولى متجه لا محالة للتحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ليس فقط فى مجال السلع بل فى مجال الخدمات والملكية الفكرية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية . خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين وستّ سنوات وعشر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث ما إذا كانت دولًا نامية أم دولًا متقدمة .

١/١/ ١- فالتحرير فى مجال السلع يعنى تحرير القطاع الزراعى والقطاع الصناعى من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة فى

المعاملات التجارية من خلال تطبيق مبدأ «الدولة الأولى بالرعاية» Most Favored Nation ومبدأ تحديد قواعد السلوك فى المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر Predatory Conduct وبالتالى تحريم سياسة الإغراق والدعم، وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فإن ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية Quantitative Restrictions.[1]

٢/١/١- وتحرير تجارة الخدمات الذى يعتبر نقطة تحول هامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، قد أثار جدلًا كبيرًا حول معنى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، ذلك لأنه إذا كان ليس من الصعب معرفة المقصود بتحرير التجارة الدولية فى السلع فهى تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التى تنال السلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى، فإنه ليس من السهل تطبيق هذا المفهوم - أى عبور الحدود - بالنسبة للخدمات، إلا أن إمعان النظر يكشف عن أن معنى التحرير فى حالة الخدمات هو تحرير القيود واللوائح الداخلية التى تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، أى تحرير النظام الداخلى للخدمة فى البلاد المختلفة. ومضمون تحرير الخدمات ينسحب هنا، على أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز فى المعاملة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز، مع تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فى مجال الخدمات بمعنى أنه إذا أعطت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك أو شركات الوساطة المالية أو السياحة الأمريكية مثلا فإن هذه الميزة تنسحب تلقائيا إلى كل

الدول الأخرى[٢].

ويلاحظ أن تحرير الخدمات يعنى حرية تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء فى حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة ولذلك يطبق فى تحرير الخدمات الالتزام بمبدأ التحرير التدريجى، مع التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الإعلان بصورة منظمة عن كل القيود واللوائح التى تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات وتحرير، مع ملاحظة أن كل ما يخص الاتفاقية من التزامات على الدول النامية لا ينفذ إلا فى الحدود التى لا تتعارض مع مقتضيات التنمية، مع حق تلك الدول فى طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية.

١/١/٣- أما فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية والصناعية، فقد كفلت لها جولة أوروجواى الحماية والتنظيم والتحرير من القيود.

١/١/٤- أما عن تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية فقد أقرت دورة أوروجواى على وجوب إخطار الجات ومنظمة التجارة العالمية بكل الممارسات والشروط والقيود والأحكام فى قوانين الاستثمار التى تؤثر على سير التجارة الدولية، تأثيرا مشابها لما يحدث عند إخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية، مثل القيود المعروفة بالمكون المحلى حيث تشترط بعض الدول استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية فى إنتاج سلعة أخرى مثل صناعة السيارات، مقابل الحصول على التعريفة الجمركية المنخفضة وفى ذلك إجبار للمستثمر على استخدام المنتجات المحلية بدءا من استيرادها من

مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر، وغيرها من الشروط والقيود التى تحد من جذب وتدفق الاستثمار الأجنبى إلى البلاد المضيفة ويؤثر بالسالب على التجارة الدولية عموما.

وفى سبيل تحرير قوانين الاستثمار من مثل تلك القيود والشروط، فقد اتفق على الالتزام بإزالتها خلال مدة سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ومدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا. وفى نفس الوقت أنشئت لجنة فى إطار الجات للإشراف على تنفيذ هذه الالتزامات.

١ / ٢- التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها:

حيث اتجه العالم إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة[٣] بين مجموعة من الدول التى تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، فالاتحاد الأوروبى يكاد يكون قد اكتمل مع بداية ١٩٩٤، ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوى على التجارة العالمية، والتكتل الاقتصادى لمجموعة الدول الأمريكية ظهر منذ يناير ١٩٨٩ وتطور فى فبراير ١٩٩١، ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويعرف باسم النافتا NAFTA، وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية، وهناك التكتل الاقتصادى فى منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادى فى تلك المنطقة والذى يبرز دور النمور الآسيوية وهذه المحاور هى:

١/٢/١- رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الأسيان ASEAN

ويضم ست دول .

١/٢/ ٢- جماعة التعاون الاقتصادى لآسيا الباسفيكية المعروفة اختصارا باسم أبيك APEC وتضم ١٢ دولة .

١/٢/ ٣- جماعة جنوب آسيا وشبه القارة الهندية والمعروفة باسم « سارك » وتضم ٧ دول وهم الأكثر فقرا .

ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية ، وفى الطريق هناك سعى حثيث لإقامة تكتل اقتصادى عربى ، فى مواجهة ما يشاع عن محاولة إقامة سوق شرق أوسطية رغم ما يفتقده الأخير من المقومات الأساسية للتكتل الاقتصادى بمفهومه العلمى والتطبيقى[٤] .

والأهم أن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى هذه التكتلات تتراوح بين حرية انتقال السلع والخدمات بدون قيود تعريفية أو غير تعريفية ، وإقامة بعض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العينى للسلع بدون عملات حرة ، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر ، فيما عدا تكتل الاتحاد الأوروبى الذى خطا خطوات أوسع وأكبر من ذلك .

١ / ٣- التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية :

ويأتى التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية (الشراكة) فى شكل أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : ينبع من سعى التكتلات الاقتصادية التى تكونت إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية قائمة على « المشاركة » بين واحد من هذه التكتلات وبين الدول التى لم تتكتل وقد بادر بذلك الاتحاد الأوروبى حينما اكتمل وبدأ ينظر إلى إقامة علاقات مشاركة (شراكة) بين التكتل الأوروبى والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط فى إطار التعاون الاقتصادى الأوروبى البحر متوسطى ليشمل ١٢ دولة بحر متوسطية[٥] ، على أن يكون الهدف حرية التجارة والاستثمار من أجل صالح جميع الأطراف .

الاتجاه الثانى : التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض التجارية إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ، وينبع هذا الاتجاه من التغيرات التى طرأت على النظام المالى الدولى فيما يتعلق بنمط التمويل الخارجى للتنمية فى الدول النامية[٦] . وتأثرت به باقى الدول والأطراف المانحة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالى أصبحت الاستثمارات الأجنبية أكثر الصور تعبيرا عن اقتصاديات المشاركة الدولية حيث أصبحت الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة تمثل فى الوقت الحاضر النمط السائد فى التمويل الخارجى للتنمية وأصبح من الواجب تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وفى ذلك فليتنافس المتنافسون .

١ / ٤- التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير :

وهذا التحول نابع من أن الدول النامية التى استطاعت أن تحقق معدلات

نمو عالية كما فى تجارب جنوب شرق آسيا وغيرها ، هى الدول التى انتهجت استراتيجية للتنمية ذات توجه تصديرى تقوم على استغلال إمكانيات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة ، بالإضافة إلى أن استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هى النتاج الطبيعى للتحول نحو تحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية واقتصاديات المشاركة الدولية ، بل والتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة فى تمويل التنمية .

٢- موقف التحولات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة :

لعل التحليل الخاص بالتحولات الاقتصادية العالمية يثير التساؤل حول موقف التحولات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة ، وما هى الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة ، كأسلوب أو سياسة لتشجيع الاستثمار المباشر من أجل التصدير وزيادة التبادل الدولى والنشاط التجارى الدولى ، هل يتم التوسع فى إقامة المناطق الحرة بأنواعها المختلفة ، أم يتم الاتجاه إلى أساليب وسياسات أخرى ؟

ويبدو أن الإجابة على هذا التساؤل تستدعى إمعان النظر فى مفهوم المنطقة الحرة وأنواعها وأهدافها ، هذا بالإضافة إلى ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية من توجهات واتجاهات فيما يتعلق بالمناطق الحرة .

فالمناطق الحرة لا تعدو أن تكون شكلًا من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة التى يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول

المضيفة، وهى جزء من إقليم دولة، لا تسرى عليه الإجراءات الجمركية والإدارية التى تسرى على باقى إقليم الدولة، وهى تعمق بذلك مبدأ تحرير التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولى من أجل التصدير، وهى تجذب الشركات المتعددة الجنسيات التى تقوم بحوالى ٥٠٪ من الاستثمار الدولى[٧].

وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على مجموعة من الدول كأحد ترتيبات منطقة التجارة الحرة Free Trade Area التى يتفق[٨] عليها بين مجموعة من الدول لإزالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل منها بحاجزه الجمركى مع بقية دول العالم كما فيما يطلق عليه التفاعل بتحرير التجارة، وقد تكون منطقة حرة مفتوحة لكل الجنسيات والدول التى تأتى لتمارس نشاط الاستثمار داخل المنطقة الحرة المخصصة من حدود دولة معينة.

وقد تكون منطقة حرة عامة لكل المشروعات تقوم على إدارتها، هيئة عامة أو خاصة، كما استحدث مؤخرا فى الكويت ولبنان واليمن[٩]، وقد تكون منطقة حرة خاصة قاصرة على مشروع بعينه.

وفى كل هذه الصور للمناطق الحرة، هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغى تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق وأهمها تعظيم الصادرات والعائد من العملات الأجنبية من خلال زيادة الاستثمار من أجل التصدير المرتبط بالأسواق الدولية، والأثر الإيجابى على ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمساهمة فى تنشيط حركة التجارة العالمية[١٠].

ويبدو من الإمعان فى التحليل الخاص بمفهوم المناطق الحرة وأنواعها وأهدافها وربطه بما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية من توجيهات واتجاهات فيما يتعلق بالمناطق الحرة، أن مستقبل المناطق الحرة فى العالم يشير إلى أن التوسع فى إقامة المناطق الحرة على اختلاف أشكالها، سيكون أحد السمات المميزة لاقتصاديات القرن الواحد والعشرين، التى ستتعايش وتنتعش فى ظل عصر تحرير التجارة الدولية، ولعل ما يحمل على الاعتقاد بذلك هى مجموعة من البراهين والأسانيد التى يمكن استنباطها من الربط بين التحولات الاقتصادية واتجاهاتها نحو المناطق الحرة فى العالم، كما يظهر من التحليل التالى:

٢/ ١- لعل التأمل فى أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية ينبئ عن ضرورة التوسع فى المناطق الحرة وخاصة فى مرحلة التحول وإعادة التكيف فى اقتصاديات العالم وخاصة فى الدول النامية، وبعد دخول تجارة الخدمات فى مجال تحرير التجارة الدولية، بل إن الجزء الخاص بتحرير قوانين الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية، تحمل فى ثناياها التشجيع على إقامة المناطق الحرة ونجاحها، وانتعاشها لأنها تزيل القيود التى كانت تسبب مشاكل للاستثمار الأجنبى فى المناطق الحرة كما تشير التجارب الماضية، فالجات ومنظمة التجارة العالمية تسعى إلى خلق وضع تنافسى دولى فى التجارة الدولية.

٢/ ٢- تشير التكتلات الاقتصادية التى تكونت والتى فى طريقها إلى التكوين أن أكثر الصور انتشارا هو إقامة منطقة التجارة الحرة Free Trade Area التى تعبر عن التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى هذه

التكتلات من خلال رفع القيود التعريفية أو غير التعريفية على أمل إقامة بعض المشروعات المشتركة وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر، وستحتاج هذه الصورة من التعاون الاقتصادى وخاصة فى المرحلة الانتقالية إلى وجود مناطق حرة Free Zones بين دول الإقليم الاقتصادى يتم الاتفاق عليها لتشجيع إقامة المشروعات وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر داخل تلك المناطق.

٢/ ٣- يلاحظ على اقتصاديات المشاركة الدولية أنها تتجه إلى إقامة مناطق حرة لتشجيع الاستثمار وخاصة فى المرحلة الانتقالية من اتفاقيات المشاركة الدولية، وفى إطار تحسين مناخ الاستثمار لدول المشاركة.

٢/ ٤- تتجه دول العالم فى إطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلى زيادة المناطق الحرة، وخاصة المناطق الحرة الصناعية، حيث تزايدت أعداد المناطق الحرة الصناعية زيادة كبيرة فى مختلف أنحاء العالم وخاصة فى الدول النامية حيث اتخذ الكثير منها المناطق الحرة وسيلة من وسائل تطبيق استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، وخاصة فى تجارب دول جنوب شرق آسيا والتى أخذت الدول الأخرى تحذو حذوها، وتتوسع فى المناطق الحرة العامة، على نطاق كبير، وكذلك التوسع فى المناطق الحرة الخاصة، على مستوى المشروع الواحد لزيادة الاستثمار من أجل التصدير، ويكاد لا يخلو أى قانون لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبى فى أى دولة من وجود العمل بنظام المناطق الحرة، وإعطاء الميزات والتسهيلات التى تنافس بها كل دولة الدول

الأخرى . وخاصة فى مجال إقامة المناطق الحرة الصناعية .

ثانيا : مدى انعكاس التحولات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى :

يمكن القول : إن التحولات الاقتصادية العالمية كان لها انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد المصرى من عدة جوانب لعل من أهمها :

١- من منطلق عضوية مصر فى الجات منذ عام ١٩٧٠ ومشاركة مصر فى جولات المفاوضات بفعالية منذ هذا التاريخ ، وبعد انتهاء جولة أوروجواى عام ١٩٩٤ وبداية عمل منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥، فإن الاقتصاد المصرى عليه الاستعداد بالاستراتيجية والآلية المناسبة التى تؤدى إلى تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات وخلق الاقتصاد التنافسى الذى يتواءم ويتكيف مع تحرير التجارة الدولية ليحصل منها على أكبر مكاسب ممكنة ، ولعل ذلك يعكس تأثير الجات ومنظمة التجارة العالمية على آلية عمل الاقتصاد المصرى خلال مهلة العشر سنوات التى أعطتها جولة أوروجواى للدول الصغيرة التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنويا والتى تنطبق على الاقتصاد المصرى ، وقد يساعد على ذلك ما يحدث فى الوقت الحالى من تحرير للتجارة الخارجية المصرية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل .

٢- انعكس التحول نحو التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصرى من عدة جوانب ؛ حيث بدأ القائمون على الإدارة الاقتصادية يسعون سعيا حثيثا لإقامة تكتل اقتصادى عربى ليكون نطاقا أكثر قوة عند رسم السياسات

الاقتصادية التى تتفاعل مع العالم الخارجى والصيغة الأكثر ملاءمة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية لكل دول الإقليم وفى نفس الوقت يضمن انتعاشا للتجارة البيئية وتقدم التنمية لدول الإقليم العربى .

وفى هذا الإطار بدأت تتبلور معالم قيام منطقة تجارة حرة عربية « لتكون القاعدة التى يبنى عليها إعادة بناء السوق العربية المشتركة » .

ومن ناحية أخرى بدأت مصر تقوم بدور محورى فى التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى بداية باشتراكها الفعال فى مؤتمر مراكش ثم مؤتمر عمان ، ونهاية بالتحضير لإقامة المؤتمر الاقتصادى بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ وتجهيزها لمشروعات استثمارية ضخمة لتسويقها .

ومن جانب آخر سعى القائمون على إدارة العلاقات الاقتصادية للاقتصاد المصرى إلى الاحتفاظ بعلاقات قوية مع كل أطراف الاقتصاد الدولى وتكتلاته الاقتصادية .

٣- أسفر التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى عن الاتفاق على المشاركة المصرية - الأمريكية وتشكيل ما يسمى « المجلس الرئاسى » الذى يتكون من مجموعة من قادة رجال الأعمال فى البلدين ، ويخطط فى هذا المجال لإقامة منطقة تجارة حرة بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد الأمريكى ، وإقامة تعاون اقتصادى مصرى أمريكى فى مجالات برمجيات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والمستحضرات الطبية ، والطاقة والنقل والزراعة والبيئة والإعلام ، ويقوم المجلس الرئاسى المصرى

الأمريكى فى الوقت الحاضر بعقد الاجتماعات مع الحكومة المصرية لعرض مشروع قانون لإنشاء المنطقة الحرة شمال خليج السويس، لعرضها على المستثمرين أثناء انعقاد قمة القاهرة الاقتصادية فى نوفمبر ١٩٩٦، لجذب الاستثمارات الأمريكية بدرجة أكبر لتصب فى الاقتصاد المصرى.

ومن ناحية أخرى تجرى المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبى لتوقيع اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية فى عام ١٩٩٧ فى إطار المشاركة الأوروبية - المتوسطية التى تضع أمام العضو المشارك مجالات محددة للتفاوض حولها وهى الإلغاء التدريجى المتبادل للتعريفة الجمركية ثم الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وبالتالى يؤدى اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات المشتركة وتقديم المساعدات لتطوير الصناعات المصرية ويتم الاندماج التام بين مصر والاتحاد الأوروبى خلال فترة انتقالية مدتها اثنا عشر عاما من بدء سريان الاتفاق، وما بقى إلا الاستعداد من الآن ليكون الاقتصاد المصرى فى مستوى هذه المشاركة ويحصل على أكبر مكاسب ممكنة من علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى، يضاف إلى كل ذلك أن على الاقتصاد المصرى أن يكون مؤهلا، لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وإقامة تحالف استراتيجى مع الشركات المتعددة الجنسيات التى تقوم بدور رئيسى فى تدفق الاستثمارات الأجنبية تجاه الدول المضيفة ذات المناخ الاستثمارى الملائم والجاذب للاستثمار.

٤- انعكس التحول نحو تبنى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، فى

ضرورة تبنى الاقتصاد المصرى استراتيجية للتنمية ذات توجه تصديرى، وقد بدأت بالفعل بوادر هذا التوجه من خلال برنامج الإصلاح الهيكلى الذى تطبقه مصر. وهو ما يؤدى إلى التوسع فى المناطق الحرة لإنجاح تلك الاستراتيجية التصديرية، لأنها وسيلة ناجحة فى جنوب شرق آسيا وغيرها؛ فى جذب الاستثمار من أجل التصدير.

وخلاصة هذا التحليل أن الاقتصاد المصرى ليس أمامه إلا التوسع فى المناطق الحرة؛ نتيجة للانعكاسات التى عكستها التحولات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى، وهو فى ذلك يسير فى الخط الذى تسير فيه الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة والتى أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية المختلفة.

ثالثا: واقع تجربة المناطق الحرة فى مصر والسياسة الحاكمة:

١- واقع تجربة المناطق الحرة وتطورها:

ترجع فكرة إنشاء المناطق الحرة فى العصر الحديث إلى عام ١٩٠٢ حين عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية آنذاك وشركة قناة السويس، يقضى بإنشاء منطقة حرة برية بحرية؛ لتوسيع وصيانة ميناء بور سعيد طبقا لاحتياجات التجارة وخدمة أغراض الشركة[١١].

وفى عام ١٩٥٢ صدر أول تشريع قانونى منظم للمناطق الحرة فى مصر، وهو القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢ ديسمبر ١٩٥٢، والذى

أسفر عن إنشاء أول منطقة حرة على رصيف ٦٧ بميناء الإسكندرية والتى بلغت مساحتها نحو ٢١٨ ألف متر مربع، ويرخص فيها بأنشطة تجارية وصناعية.

وقد تم إلغاء القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بصدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، ثم أنشئت المنطقة الحرة ببورسعيد تحت مظلة القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦، والتى توقفت بعد ذلك نتيجة لظروف حرب ١٩٦٧، وفى عام ١٩٧١ صدر القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة والذى ألغى بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والأخير عدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ثم جاء القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، الذى نص على أن تتولى الهيئة العامة للاستثمار إنشاء المناطق الحرة.

وفى هذا الإطار أصبح يوجد بمصر نوعان للمناطق الحرة هما:

١/ ١- المناطق الحرة العامة:

التى وصلت إلى ٦ مناطق حرة عامة، وتتوافر فيها البنية الأساسية، وهى مناطق تصديرية يتم التعامل فيها بالنقد الأجنبى، وتؤجر المساحات فيها للمشروعات مقابل حق انتفاع ٣,٥ دولارًا أمريكيًا سنويا للمتر المربع للمشروعات الصناعية، و٧ دولارات أمريكية سنويا للمتر المربع لمشروعات التخزين[١٢]. ويعتبر الموقع الجغرافى الاستراتيجى من أهم مقومات إنشاء المناطق الحرة القائمة، وقد ساعد موقع مصر المتميز ووجودها فى ملتقى ثلاث قارات، بالإضافة إلى وقوعها على البحرين الأبيض والأحمر، على إنشاء المناطق الحرة العامة التالية:

١/١/ ١- المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية (بمنطقة العامرية) .

١/١/ ٢- المنطقة الحرة العامة ببورسعيد (الرسوة - القابوطى - بورتكس) .

١/١/ ٣- المنطقة الحرة العامة بالسويس (بمنطقة بور توفيق) .

١/١/ ٤- المنطقة الحرة العامة بالسويس (بمنطقة الأدبية) .

١/١/ ٥- المنطقة الحرة العامة بالقاهرة (بمدينة نصر) .

١/١/ ٦- المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية .

١ / ٢- المناطق الحرة الخاصة :

التى تعمل تحت إشراف المناطق الحرة العامة ، أو التى تعمل تحت إشراف قطاع المناطق الحرة بهيئة الاستثمار والتى تقتصر كل منها على مشروع واحد ، ويتم إنشاؤها تحت شروط معينة ، مقابل تحصيل رسوم محددة أهمها سداد ١٪ فقط من الدخل السنوى بصفة مقطوعة كل سنة ، والمنطقة الحرة الخاصة تناسب المستثمر الذى يريد أن يتوجه نحو التصدير .

٢- سياسة إنشاء المناطق الحرة فى مصر :

تقوم سياسة إنشاء المناطق الحرة فى مصر على الجوانب التالية :

٢/ ١- تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وخلق فرص للعمالة الوطنية ، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية

والوطنية ؛ لإقامة نشاط مالى ونقدى لتمويل المشروعات الاستثمارية ، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات الإدارية والفنية ، وتشجيع استخدام المواد الخام الأولية والسلع نصف المصنعة ، ناهيك عن الإسهام فى دعم ميزان المدفوعات ؛ عن طريق حصيلة الرسوم والإيجارات ، وبيع الخدمات اللازمة لمشروعات المناطق الحرة ، بالإضافة إلى توفير مخزون سلعى واستراتيجى لتلبية الاحتياجات المحلية وفقا للقواعد الاستيرادية والنقدية والجمركية بتكاليف رمزية أقل من استيرادها بالخارج .

٢/ ٢- السماح بمزاولة عدد من الأنشطة ، هى تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية المعدة للتصدير ، والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد ، وكذلك عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية وعمليات التجميع والتركيب والتجهيز والتجديد . على أن تقوم بعض الأنشطة الخدمية مثل الخدمات المصرفية والتأمينية وخدمات النقل المختلفة .

٢/ ٣- إنشاء البنية الأساسية للمناطق الحرة العامة ، وقد استغرق وقت الإنشاء أكثر مما هو متوقع ، حيث وصل إلى نحو أكثر من ١١ عاما فى منطقتى الإسكندرية ومدينة نصر ، وثمانى سنوات فى منطقة بورسعيد ، وست سنوات فى موقع بور توفيق ، فى حين كان مقدرا أن يستغرق إنشاء تلك البنية الأساسية ثلاث سنوات .

٢/ ٤- تحديد معايير لقبول المشروعات بالمناطق الحرة كانت للمناطق الحرة

العامة ، تشمل الاستثمار من أجل التصدير وتحقيق نسبة إضافة عالية لعوامل الإنتاج المحلية ، وجلب التكنولوجيا المتقدمة وتوفير فرص عمل للمصريين . وكانت للمناطق الحرة الخاصة بالإضافة إلى المعايير السابقة أهمية أن يكون موقع المشروع مناسبًا لأهدافه ، وأن تتطلب طبيعة المشروع مساحة أرض كبيرة ، وأن يضيف المشروع مرحلة صناعية جديدة لمنتجات محلية حتى تكون قابلة للتصدير[١٣] .

٢/ ٥- توفير مجموعة من المزايا للاستثمار فى المناطق الحرة ، تتلخص فى حرية اختيار مجال الاستثمار ، وعدم وجود قيود على جنسية رأس المال ، وعدم وجود حدود عليا أو دنيا لمقدار رأس المال المستثمر ، وحرية اختيار الشكل القانونى للمشروع ، وحرية الاستيراد من السوق المحلى أو من الخارج ، وحرية التشغيل لحساب الغير أو التشغيل لدى الغير ، والحرية الكاملة فى تحويل الأرباح والمال المستثمر ، وحرية تحديد أسعار المنتجات وهامش الربح .

٢/ ٦- تقرير مجموعة من الإعفاءات الضريبية لمشروعات المناطق الحرة ، وتتحدد فى إعفاء الواردات والصادرات من وإلى الخارج من الضرائب الجمركية ، وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم ، وعدم خضوع مشروع المناطق الحرة وأرباحه لقوانين الضرائب والرسوم فى مصر ، وعدم خضوع الأموال المستثمرة فى مشروعات المناطق الحرة للقيود ، بالإضافة إلى إعفاء ما تؤديه مشروعات المناطق الحرة للعاملين غير المصريين من ضريبة الدخل إذا لم تجاوز مدة عملهم فى مصر سنة متصلة .

وقد اتجهت السياسة الحاكمة للمناطق الحرة منذ أوائل عام ١٩٨٣ إلى ترشيد النمط الاستثمارى بنظام المناطق الحرة من خلال حث وتحفيز المشروعات على الأنشطة الصناعية التصديرية بدرجة أكبر من الأنشطة التخزينية ، وحث مشروعات التخزين على إعادة التصدير للخارج[١٤] .

رابعا : حصيلة تجربة المناطق الحرة فى مجال الاستثمار من أجل التصدير :

من منظور أن المناطق الحرة لا تعدو إلا شكلا من أشكال الاستثمار المباشر من أجل التصدير ، فإن النظرة التحليلية هنا ستركز على هذا الجانب من حصيلة تجربة المناطق الحرة فى مصر ، أى محاولة التعرف على مدى قدرة تلك المناطق على جذب الاستثمار من أجل التصدير للأسواق الخارجية فى شكل منتجات تصديرية ، وبالتالى يمكن التعرف على حصيلة ونتائج تجربة المناطق الحرة فى مصر من خلال محاولة الكشف عن طاقة الاستثمارات التصديرية لتلك المناطق ، والوزن النسبى للاستثمارات فى المناطق الحرة من إجمالى الاستثمارات ، التى تدفقت إلى الاقتصاد المصرى فى ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وحتى القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، ومقارنتها بالاستثمارات الخاصة التى تمت داخل البلاد تحت مظلة هذين القانونين ، هذا بالإضافة إلى محاولة إلقاء الضوء على القدرة التنافسية للمناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، من خلال الضمانات والحوافز المقدمة بالمقارنة بالمناطق الحرة الأخرى فى العالم ، وذلك كما يظهر من التحليل التالى :

١- للتعرف على طاقة الاستثمارات من أجل التصدير، التى تمت فى المناطق الحرة خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٩٥، يمكن الاستعانة بالجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى الذى يوضح تطور حجم الاستثمارات التى تدفقت إلى المناطق الحرة، وعدد المشروعات التى ووفق عليها من قبل هيئة الاستثمار والمناطق الحرة، حيث يتضح من الجدول أن رؤوس الأموال المستثمرة فى مشروعات المناطق الحرة خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٩٥، بلغت ٢٣٥٣ مليون جنيه فقط، وعدد المشروعات الاستثمارية بلغ ٤٦٧ مشروعا، وبمتوسط حجم المشروع كرأسمال مملوك لا يتعدى ٥ مليون جنيه، وفيما عدا السنوات ١٩٧٩، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٩، فقد وصل حجم المشروع فى المتوسط أقل من ذلك بكثير، ناهيك عن أن تدفق الاستثمارات إلى المناطق الحرة ضعيف، فأكبر رقم له كان ٣٢٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥، بعد أن كان ٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٥، وهو تدفق صغير بالمقارنة بالمناطق الأخرى فى العالم مثل هونج كونج.

ولعل تلك النتائج تحمل دلالة على درجة عالية من الأهمية، وهى أن طاقة الاستثمارات من أجل التصدير فى المناطق الحرة ضعيفة، حيث إن مشروعات المناطق الحرة من المشروعات الصغيرة التى لا تلائم مشروعات المناطق الحرة التى توجه إلى الأسواق العالمية، حيث المنافسة واستخدام أحدث وسائل الإنتاج، وبالتالى عدم قدرة تلك المشروعات المقامة فى المناطق الحرة المصرية على المنافسة فى الأسواق الخارجية وتعظيم الصادرات إلى الخارج، مما جعلها تركز على

تصريف منتجاتها إلى السوق المحلية .

ومما يزيد الأمر سوءا أن تقارير هيئة الاستثمار والمناطق الحرة تشير فى تقييمها للأنشطة الاستثمارية التصديرية لتلك المناطق ؛ أنه غلب على تلك الأنشطة مشروعات التخزين التى لا تحتاج إلى رأسمال ثابت كبير ، وتتميز بخفض حجم المخاطرة وارتفاع العائد على الاستثمار وخاصة فى بداية تجربة المناطق الحرة . وعندما تم التحفيز على الأنشطة الصناعية التصديرية فقد قامت المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم ، التى لا تقوى على المنافسة الخارجية فى الأسواق الدولية ، حيث لا يتعدى متوسط رأس مال المشروع الصناعى فى المناطق الحرة المصرية على ٣ مليون دولار كرأس مال مملوك و٤ مليون دولار كتكلفة استثمارية[١٥] ، وعندما فشلت فى اختراق السوق العالمية وجهت معظم صادراتها إلى السوق المحلية ، ناهيك عن ما يولده الحجم الصغير لهذه الاستثمارات من طاقات تصديرية ضعيفة .

٢- ويشير الجدول رقم (٢) فى الملحق الإحصائى إلى ضآلة الوزن النسبى للاستثمارات فى المناطق الحرة من إجمالى الاستثمارات الخاصة التى تدفقت فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٩٥، حيث بلغت ٨٪ فى المتوسط فقط خلال الفترة محل الدراسة من إجمالى الاستثمارات الخاصة ، وفى المقابل بلغت الاستثمارات الخاصة التى تدفقت داخل البلاد (الداخلية) حوالى ٩٢٪ فى المتوسط ، وفيما عدا السنوات ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٩١، ١٩٩٢ ، فقد كانت نسبة الاستثمارات الخاصة ، أقل بكثير من

المتوسط ٨٪ ويكفى الإشارة هنا إلى أنها كانت ٥٪ عام ١٩٧٥، ووصلت إلى ٦٪ عام ١٩٩٥ فقط من إجمالى الاستثمارات الخاصة، وفى المقابل بلغت الاستثمارات داخل البلاد ٩٥٪، ٩٤٪ على التوالى من إجمالى الاستثمارات الخاصة.

ولعل تلك النتائج تشير بوضوح إلى ضعف الوزن النسبى للاستثمارات من أجل التصدير، فى المناطق الحرة فى إجمالى الاستثمارات الخاصة، التى تدفقت تحت قوانين الاستثمار خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٩٥. ومعنى ذلك أن المناطق الحرة لم تنجح فى جذب الاستثمارات الضخمة الجديدة المحركة للتصدير فى شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وخاصة الاستثمارات التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، التى تستطيع أن تنشئ صناعات تصديرية، وتربط الدول المتلقية للاستثمارات بالأسواق العالمية، من خلال الشبكة التى تستحوذ عليها هذه الشركات العملاقة، بينما نجحت فى ذلك المناطق الحرة التى أقيمت فى كثير من دول العالم وخاصة فى دول جنوب شرق آسيا.

٣- رغم ضعف طاقة الاستثمارات فى المناطق الحرة، وضآلة وزنها النسبى فى إجمالى الاستثمارات الخاصة، إلا أن المناطق الحرة المصرية تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة، بما تحمله من ضمانات ومزايا تتفوق فيها على الكثير من المناطق الحرة فى العالم، فى مجال تشجيع الاستثمار الأجنبى، ورغم ذلك لم يأت إليها بالصورة المطلوبة، فإذا حاولنا إجراء مقارنة بين الضمانات والمزايا التى تمنحها المناطق الحرة فى مصر بالمقارنة ببعض المناطق الحرة فإنه يمكن استنتاج أن

القدرة التنافسية للمناطق الحرة فى مصر كبيرة حيث يلاحظ :

٣/ ١- أن المناطق الحرة فى مصر من المناطق القليلة ، التى تمنح إعفاء كاملا من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طوال مدة حياة المشروع ، حيث لا تمنح هذه الميزة إلا عددًا محدودًا من الدول ولمدة محددة كما هو الحال فى الأردن (١٢ سنة فقط) ، وكوريا (خمس سنوات فقط) ، ولا يوجد إعفاء من الضريبة فى هونج كونج وتقدر الضريبة الشاملة فيها بنحو ١٧٪[١٦] .

٣/ ٢- تمنح المناطق الحرة فى مصر المشروعات إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على كافة مواد ومستلزمات الإنتاج اللازمة فى حين توجد بعض المناطق الحرة مثل اليونان لا تمنح مثل هذا الإعفاء إلا لسلع محددة (مستلزمات التأثيث وسيارات الركوب) .

٣/ ٣- توفر المناطق الحرة فى مصر أراضى مجهزة بكافة المرافق الأساسية اللازمة وتؤجر للمشروعات بأسعار رمزية ، فى حين لا تتوفر هذه الميزة فى بعض المناطق الحرة الأخرى فى العالم كما أن البعض الآخر يحمل المشروعات بكامل قيمة إيجار الأرض مرة أخرى مثل هونج كونج عن كامل حياة المشروع .

٣/ ٤- يتوافر بمصر أيدى عاملة رخيصة ، بالمقارنة بالدول الأخرى ، حيث اتضح من إحدى الدراسات الحديثة[١٧] ، أن الحد الأدنى لأجر العامل الذى يبلغ ٠,٣١ دولارًا فى الساعة فى مصر ، يعتبر أقل بكثير من المعدلات الموجودة فى الدول المنافسة والمجاورة ، حيث يبلغ هذا المعدل نحو ثلث الحد الأدنى للأجور فى قبرص وتركيا وعشر مستواه فى إسرائيل وتونس .

٣/ ٥- يعد الموقع الجغرافى للمناطق الحرة فى مصر، من أكثر المواقع تميزا بالمقارنة بمواقع المناطق الحرة الأخرى بالعالم، حيث تقع مصر فى ملتقى قارات ثلاث، بالإضافة إلى قرب مواقع المناطق الحرة من مصادر المواد الخام، وأسواق التوزيع وبصفة خاصة، منطقة الشرق الأوسط التى تمثل سوقا ضخما.

٣/ ٦- تشترك المناطق الحرة فى مصر، مع معظم المناطق الحرة فى العالم فى عدم وضع أية قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج، أو إعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج.

ورغم هذه القدرة التنافسية المرتفعة للمناطق الحرة، فى مجال جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، إلا أن أداء المناطق الحرة فى جذب الاستثمار المباشر من أجل التصدير كان ضعيفًا، وأقل من المتوقع بكثير، كما اتضح من التحليل الخاص بحجم وطاقة الاستثمار من أجل التصدير والوزن النسبى للاستثمارات فى المناطق الحرة، من إجمالى الاستثمارات الخاصة، التى تدفقت تحت قوانين الاستثمار فى الفترة من ١٩٧٥- ١٩٩٥، ويبدو أنها معضلة ومسألة تحتاج إلى تفسير.

خامسا: العوامل المفسرة لضعف أداء المناطق الحرة فى جذب الاستثمار المباشر من أجل التصدير:

يبدو أن هناك العديد من العوامل وراء ضعف أداء المناطق الحرة فى مجال جذب الاستثمار المباشر من أجل التصدير، رغم أنها لديها المزايا والضمانات

التنافسية فى هذا المجال، بالمقارنة بباقى المناطق الحرة فى العالم، لعل من الضرورى الكشف عن أهم هذه العوامل على النحو التالى :

١- يبدو أن الإعفاءات الضريبية، والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفى لجذب الاستثمار من أجل التصدير فى المناطق الحرة[١٨]، بل هناك جوانب أخرى، تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة، سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، هى التى يجب دراستها، وكذلك مؤشرات أداء الاقتصاد القومى، بحيث يتم تحسين مناخ الاستثمار فى مجموعه وليس من الجانب التشريعى فقط.

٢- افتقدت السياسات والدراسات، التى بنيت عليها المناطق الحرة فى مصر إلى تحليل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبى بالدرجة المطلوبة، حيث إن ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من التعقيد التى تعجز نظرية أو بعد واحد لتفسير أسباب انتقال رؤوس الأموال من الدول المستثمرة إلى الدول المستثمر فيها[١٩]، وهو ما كان يجب أن يتم للتعرف على الاستراتيجية الفعالة التى تجعل المناطق الحرة المصرية جاذبة، بناء على الدراسة الكافية لهذه الدوافع، ويكفى الإشارة إلى أن تحويل بورسعيد إلى مدينة حرة، كان وراءه عوامل غير اقتصادية وغير مدروسة بالدرجة الكافية كان من أهمها تعويض أهل المدينة عن خسائرهم المعنوية والمادية على مر السنين، وأن تكون هذه المدينة خطا من خطوط الدفاع عن بوابة مصر الشرقية، بما فيها من استثمارات أجنبية[٢٠].

٣- رغم أن الاتجاهات العالمية فى المناطق الحرة كانت ولازالت تسير نحو التوسع فى إنشاء ما اصطلح على تسميته بمناطق التصدير الصناعية، والتى تعتمد على المشروعات الصناعية، التى تصدر منتجاتها إلى الخارج، وهو الشكل الذى ظهر منذ أواخر الستينيات، بهدف إنشاء قطاع تصديرى، فإنه يلاحظ عدم مسايرة المناطق الحرة فى مصر للاتجاهات العالمية فى هذا الشأن، فمصر تأخذ بنظام النشاط المختلط، الذى يجمع بين التخزين والصناعة والخدمات، بل يغلب على المناطق الحرة النشاط التجارى، بغرض التخزين والصناعة والخدمات، بل يغلب على المناطق الحرة النشاط التجارى بغرض التخزين وإعادة البيع فى الوقت المناسب، وقد تجرى بعض العمليات البسيطة، أما النشاط الصناعى فيأتى فى المرتبة التالية ولم يكن له وزن كبير فى التجربة المصرية رغم الاهتمام الذى وجه إلى النشاط الصناعى بعد منتصف الثمانينات.

٤- احتلت مشروعات التخزين المرتبة الأولى فى إجمالى المشروعات الموافق عليها، لانخفاض مخاطرها، وارتفاع العائد على الاستثمار فيها ووجود رغبة لدى المستثمرين فى استكشاف المناخ الاستثمارى قبل الدخول فى استثمار صناعى طويل الأجل، ترتفع فيه درجة المخاطرة، ولذلك جاءت المشروعات الصناعية فى المرتبة التالية، وفى أحجام صغيرة، وفى أنشطة الصناعات الخفيفة أو التجميعية ذات رؤوس الأموال المستثمرة الصغيرة التى لا تلائم مشروعات المناطق الحرة التى توجه إلى الأسواق العالمية. ولذلك لم تحقق مشروعات المناطق الحرة الهدف المرجو منها من حيث الاستثمار من أجل التصدير وتحقيق

صادرات ضخمة .

٥- افتقدت سياسة إنشاء المناطق الحرة إلى وجود آلية التحالف الاستراتيجى مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة .

٦- لم تكن المناطق الحرة مهيأة لاستقبال الكيانات الاقتصادية العملاقة بسبب المساحات واستكمال البنية الأساسية ، ويكفى الإشارة إلى أن البنية الأساسية استغرقت عمليات استكمالها من ١٢ سنة فأكثر (المنطقة الحرة فى الإسكندرية ومدينة نصر) إلى ست سنوات فى بور توفيق ، فى حين كان مقدرا أن يستغرق إنشاء تلك البنية الأساسية ثلاث سنوات فقط ، مما كان له آثار سلبية على الاستثمار فى المناطق الحرة .

٧- عدم الترويج الكافى للاستثمار بالمناطق الحرة فى مصر خلال التجربة محل الدراسة حيث تركزت الجهود على الترويج للاستثمار الداخلى بدرجة أكثر .

٨- عدم الاستفادة بالدرجة الكافية من تجارب المناطق الحرة الناجحة فى العالم مثل استعانة إمارة دبى بخبرة هونج كونج فى إنشاء المنطقة الحرة فى جبل على ، حيث نجحت فى نقل الاستثمارات الهونج كونجية والأجنبية الأخرى إليها ، وتحقق هذه العلاقة نجاحات متتالية فى كافة الميادين يشهد بها الكافة[٢١] .

سادسا : مستقبل المناطق الحرة فى مصر فى ضوء التجربة والتحولات العالمية :

قد يثير الأداء الضعيف للمناطق الحرة المصرية فى مجال جذب الاستثمار

من أجل التصدير جدلا حول مستقبل المناطق الحرة فى مصر من حيث التوسع أو عدم التوسع فيها .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الانعكاسات المختلفة لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية ، واقتصاديات المشاركة المصرية - الأمريكية والمشاركة المصرية - الأوروبية ، وما تفرضه متطلبات التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير فى الاقتصاد المصرى ، كلها تشير إلى ضرورة التوسع فى إقامة المناطق الحرة فى مصر لجذب الاستثمارات الضخمة من أجل التصدير .

ويمكن القول أن واقع وحصيلة التجربة المصرية فى المناطق الحرة يمكن أن يكون دافعا قويا نحو مراجعة تلك التجربة و الاستفادة من تطبيق نظام المناطق الحرة فى السنوات الماضية واستخلاص الدروس المستفادة لتكون أساسا للتوسع فى إقامة مناطق حرة جديدة وتطوير القائمة ، على ضوء التجربة الماضية بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول التى سبقت مصر فى هذا المجال ، واقتناص الفرص التى تتيحها وتعكسها التحولات الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة .

ويلاحظ أنه إذا كانت هذه الدراسة تتبنى مبدأ التوسع فى المناطق الحرة لتعظيم الاستثمار من أجل التصدير ، وبالتالى تنمية الصادرات المصرية وتعظيم الدخل القومى ، فإن هذا التوسع لابد أن يأخذ فى الاعتبار الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالتوسع فى المناطق الحرة ، حيث يلاحظ أن الاتجاهات العالمية الحالية

تسير نحو التوسع فى إنشاء ما اصطلح على تسميته بمناطق التصدير الصناعية والتى تعتمد على المشروعات الصناعية التى تصدر منتجاتها إلى الخارج ، بهدف إنشاء قطاع تصديرى قوى ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاتجاهات العالمية تتجه إلى إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة فى إدارة المناطق الحرة العامة مع التوسع فى المناطق الحرة الخاصة ، ويضاف إلى ذلك أن نجاح المناطق الحرة فى أهدافها يتوقف على توفير مناخ استثمارى مشجع بكل أبعاده البيئية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وتلك الأبعاد الخاصة بالسياسات الاقتصادية وكذلك الخاصة بمؤشرات أداء الاقتصاد القومى .

يضاف إلى ذلك أن المناطق الحرة الناجحة فى العالم كانت دائما مجهزة بالبنية الأساسية والتسهيلات والإجراءات التى تستقبل الشركات المتعددة الجنسية العملاقة ، والاستثمارات الضخمة ، وبالتالى يصبح من الضرورى أن يقوم التوسع فى المناطق الحرة على إقامة المناطق الكبيرة التى تكون قادرة على جذب الكيانات الاقتصادية ذات الأنشطة الصناعية المتقدمة القادرة على المنافسة فى الأسواق الدولية .

ويبدو أن توجهات السياسة الخاصة بالمناطق الحرة فى مصر فى المرحلة القادمة تتبنى هذه الاتجاهات إلى حد كبير ، ويمكن ملاحظة الاتجاه إلى التوسع فى المناطق الحرة فى مصر من المؤشرات التالية :

١ - الاتجاه إلى إقامة مناطق حرة صناعية ضخمة تستقبل الشركات العالمية العملاقة ، حيث يخطط لإقامة أضخم منطقة حرة فى الشرق الأوسط بمنطقة

شرق التفريعة وشرق بورسعيد على مساحة قدرها ٦٠ مليون متر مربع (١٥ ألف فدان) ويخطط لإقامة منطقة حرة صناعية ضخمة أخرى فى شمال خليج السويس ، وهناك دراسات تتم حاليا لطرحها على الشركات المؤهلة عالمية لإعداد البنية الأساسية الضخمة المطلوبة لهذين المشروعين لتأهيل هاتين المنطقتين لاستقبال المشروعات العملاقة[٢٢] .

ومن ناحية أخرى يدرس المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى مع الحكومة المصرية إمكانية عرض المنطقة الحرة فى شمال خليج السويس على المستثمرين أثناء قمة القاهرة الاقتصادية القادمة فى نوفمبر ١٩٩٦، مع إعداد دراسة عن المناطق الحرة المشابهة لوضع شروط استثمارية جديدة أفضل بالمنطقة الحرة المصرية لتكون عامل جذب للاستثمار الأجنبى بدرجة أكثر من المناطق الأخرى ، وتكون منافسة للمناطق المشابهة سواء فى المنطقة أو المناطق العالمية المعروفة .

٢- جارى إقامة منطقة حرة عامة فى مدينة سفاجا على البحر الأحمر وهى منطقة تخزينية تصنيعية تحت الإنشاء[٢٣] وستكون لها أهمية خاصة عند افتتاح ميناء ظبا فى المملكة العربية السعودية حيث يوجد خط ملاحى قريب يعمل لنقل البضائع فى المرحلة الأولى بين سفاجا وظبا مما يفتح الباب أمام انتقال بضائع الخليج عبر البحر الأحمر من ظبا إلى سفاجا ثم يمتد طريقه إلى داخل مصر حتى يصل إلى الساحل الشمالى وإلى دول المغرب العربى . وسوف تطرح هذه المنطقة الحرة للقطاع الخاص كمشروع استثمارى متخصص فى

إدارة المناطق الحرة .

٣- هناك عدة مناطق حرة عامة تحت الإنشاء فى مناطق متفرقة ، حيث توجد منطقتان حول ميناء دمياط ، الأولى منطقة حرة صناعية شرق الميناء والثانية منطقة حرة تخزينية غرب الميناء ، وكذلك هناك منطقة حرة فى العريش ، وهناك توقع لإنشاء منطقة حرة عامة فى القاهرة ، ومنطقة حرة عامة فى إحدى محافظات الصعيد فى المنيا أو بنى سويف .

٤- الاتجاه إلى التوسع فى المناطق الحرة الخاصة من خلال التشجيع على تحويل العديد من المشروعات للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة ، مقابل رسم إجمالى ١٪ من الدخل السنوى ، وتحفيز المشروعات الجديدة على العمل تحت نظام المناطق الحرة الخاصة من خلال الإعلام الكافى لذلك والترويج لهذا الاتجاه .

ولعل من الملاحظ أن توجهات السياسة الخاصة بالمناطق الحرة فى مصر تتفق إلى حد ما مع النتيجة التى توصلت إليها هذه الدراسة ، وهى أن التوسع فى المناطق الحرة العامة والخاصة مسألة ضرورية كوسيلة هامة من وسائل تطبيق ونجاح استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وخاصة الإنتاج الصناعى وما تحتمه التحولات الاقتصادية العالمية من ضرورة اختراق الأسواق العالمية واقتناص الفرص التى للاقتصاد المصرى فيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية .

ولعل الاتجاه إلى التوسع فى المناطق الحرة فى مصر يوجب أن يعى الدروس المستفادة من التجربة عبر السنوات الماضية ويقوم على دراسة التجارب الناجحة

فى المناطق الحرة فى العالم ويأخذ فى الاعتبار الاتجاهات العالمية ، فيما يتعلق بإنشاء المناطق الحرة الجديدة التى يغلب عليها الاستثمار الصناعى التصديرى الضخم والذى يفتح المجال للشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الصلة الوثيقة بالأسواق العالمية مع الأخذ فى الاعتبار أن تكون المناطق الحرة المصرية ذات قدرة تنافسية متزايدة مع باقى المناطق الحرة فى المناطق المجاورة أو العالم كله ، ومن الضرورى الإشارة إلى أن التوسع فى المناطق الحرة هو من أجل أن تحقق تلك المناطق المساهمة المنشودة منها بالنسبة للاقتصاد القومى والمساعدة على انتقاله إلى اقتصاد تصديرى على مستوى أحد النمور الآسيوية فى المدى المتوسط أو الطويل على أقصى تقدير .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES ARABE RECHERCHES & ETUDES
نشر العلوم والمعلومات العربية

الخلاصـــة

تناول البحث مستقبل المناطق الحرة فى مصر فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية فى إطار الجدل القائم حول التوسع أو عدم التوسع فى المناطق الحرة فى مصر، وقد اتضح أنه رغم الأداء الضعيف للمناطق الحرة المصرية فى مجال جذب الاستثمار من أجل التصدير، فإن التحولات الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد المصرى تحتم ضرورة التوسع فى المناطق الحرة المصرية لتعظيم الاستثمار من أجل التصدير ولتكون تلك المناطق إحدى الوسائل الهامة لنجاح التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، وجعل الاقتصاد المصرى اقتصادا تصديريًا تنافسيا يكون له وزن وثقل ومكان يليق به كاقتصاد محورى فى منطقة الشرق الأوسط والعالم، ويتناسب مع ما يملكه من مزايا نسبية وتنافسية ليتحول فى المدى المتوسط أو الطويل على أقصى تقدير ليكون على نفس مستوى أحد النمور الآسيوية.

ولتحقيق هذا التوسع فى المناطق الحرة من أجل تعظيم الاستثمار، ومن أجل التصدير فى المرحلة القادمة يمكن إبداء بعض التوصيات فى هذا المجال لعل من أهمها:

١- ضرورة تلافى السلبيات التى وقعت فى التجربة الماضية للمناطق الحرة فى

مصر وتعظيم الإيجابيات ، وفى هذا المجال لابد من إتمام البنية الأساسية فى المواعيد المحددة وبالصورة التى تستطيع بها المناطق الحرة الجديدة على وجه التحديد من استقبال المشروعات الاستثمارية العملاقة من أجل التصدير .

٢- تعميق الاتجاه إلى ترك إدارة المناطق الحرة العامة إلى القطاع الخاص بخصخصة إدارة المناطق الحرة لتحقيق الكفاءة والأهداف المطلوبة .

٣- العمل بشكل مستمر على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة فى مجال إقامة المناطق الحرة بل وإقامة علاقات اقتصادية بين المناطق الحرة المصرية وباقى المناطق الحرة فى العالم لتبادل الخبرات واستثمار تلك العلاقات .

٤- تعميق الأخذ بالاتجاه العالمى فى مجال المناطق الحرة ، الذى يميل إلى إقامة المناطق الصناعية الحرة العملاقة لتعظيم الاستثمار من أجل التصدير ، بالإضافة إلى تحويل مشروعات التخزين الحالية إلى مشروعات صناعية أو اقتصارها على القيام بإعادة التصدير للخارج .

٥- تحديد معايير محددة للمشروعات المقبولةفى المناطق الحرة والأهداف المرجوة منها وتحفيزها للاتجاه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية ، وأهمها هدف زيادة الصادرات المصرية ليكون على خريطة التصدير العالمية .

٦- تكثيف الجهود الترويجية للمناطق الحرة العامة ، من خلال دليل يتضمن

كافة البيانات للتعريف بها، ومزايا الاستثمار فيها، وعمل المؤتمرات والندوات المتعلقة بالمناطق الحرة فى مصر والخارج والاستعانة بمكاتب التمثيل التجارى والسفارات المصرية فى الخارج للتسويق للاستثمار من أجل التصدير فى المناطق الحرة.

٧- إقامة تحالفات استراتيجية بين المناطق الحرة المصرية والشركات الصناعية والخدمية دولية النشاط الضخمة لإقامة مشروعات صناعية فى المناطق الحرة فى مصر، والقادرة على تعزيز القدرات التصديرية فى الأسواق الخارجية.

٨- إقامة علاقات تبادلية بين المناطق الحرة والاقتصاد القومى وخاصة فى مناطق التصدير الصناعية، تقوم على أسس ناجحة، حيث من الممكن أن يعمل الاقتصاد القومى على توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع نصف المصنعة للمناطق الحرة، على أن تكون حسب مواصفات الجودة العالمية، بالإضافة إلى إعداد العمالة الوطنية وتدريبها تدريبا على أرقى مستوى ليقبل عليها المستثمرون فى المناطق الحرة، وتوفير الخدمات المساعدة للمستثمرين عن طريق شركات متخصصة، حيث ثبت أن العلاقات التبادلية الإيجابية بين الاقتصاد القومى والمناطق الحرة هو مفتاح نجاح أى منطقة حرة فى العالم من جميع النواحى.

ومع الأخذ بهذه المقترحات وغيرها يجب العمل فى كل الأحوال وبشكل مستمر على تحسين مناخ الاستثمار بمكوناته البيئية والسياسية والمؤسسية

والتشريعية والاجتماعية بما فى ذلك السياسات الاقتصادية والتحسين المستمر فى مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى ، لتوفير مناخ استثمارى مشجع يعمل بصفة دائمة على حل مشاكل المستثمرين وتوفير جو من الثقة والاستقرار للمستثمرين وتشجيعهم على المزيد من الاستثمار فى المناطق الحرة فى مصر ، مع العمل على رفع القدرة التنافسية للمناطق الحرة والاقتصاد المصرى عموما فى إطار التوجه نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، بالإضافة إلى إدارة العلاقات الاقتصادية للاقتصاد المصرى بكفاءة وديناميكية لتسويق مصر اقتصاديا ، بشكل جيد فى إطار التحولات الاقتصادية العالمية التى تلقى بانعكاساتها الواضحة والمؤثرة على مسيرة الاقتصاد المصرى فى سعيه لغد أفضل .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
نشر العلم لخدمات العربية

الهوامش والمراجع

(١) انظر فى ذلك :

GATT, GATT: **What it is, What it does?** Geneva, GATT, 1991 Gatt, **The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations:** The legal Texts, Geneva, GATT, Secretariat, 1994 .

(٢) د. سعيد النجار، **الجات والنظام التجارى الدولى**، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٧.

(٣) انظر فى عرض تلك التكتلات إلى :

د. محمد السيد سعيد، **الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربى**، فى الوطن العربى والمتغيرات العالمية (دراسة)، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٢، ص ص ٣٢٥ - ٣٣٣.

(٤) انظر فى تفنيد مفهوم الشرق الأوسط، والسوق الشرق أوسطية فى البحث الذى قمت بإعداده فى هذا الموضوع :

د. عبد المطلب عبد الحميد، **إعادة بناء السوق العربية المشتركة فى مواجهة السوق الشرق أوسطية**، المجلة العلمية لمعهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٤، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٩٥، ص ص ٣ - ٧.

(٥) انظر : السفير رؤوف غنيم، **الشراكة المصرية - الأوربية**، ملحق الأهرام الاقتصادى، القاهرة، يوليو ١٩٩٥، ص ٤.

(٦) د. سعيد النجار، **النظام الاقتصادى العالمى على عتبة القرن الواحد والعشرين**، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، فبراير ١٩٩٦، ص ٢٧.

(٧) انظر د. إسماعيل صبرى عبد اللّه، **الكوكبة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٢.

(٨) انظر فى التفرقة بين الاثنين :

د. جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠٧.

(٩) الأهرام الاقتصادى، **مناطق حرة قطاع خاص**، (تحقيق)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٧.

(١٠) د. جمال السحراوى، **المناطق الحرة فى العالم**، دراسة مقارنة، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣.

(١١) د. جمال السحراوى، **محاضرات فى المناطق الحرة المصرية**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥.

(١٢) د. محيى الدين الغريب، **دور الحكومة فى تشجيع الاستثمار**، كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٤.

(١٣) فاتن محمد الغرابلى، **تقييم لتجربة المناطق الحرة فى مصر**، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التجارة، جامعة الزقازيق فرع بنها، ١٩٨٤، ص ٦٥.

(١٤) إبراهيم فتحى محمد، **تقييم دور المناطق الحرة وأثرها على الاقتصاد القومى**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التخطيط، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥٠.

(١٥) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، **تقييم المناطق الحرة خلال الفترة من ١٩٧٧- ١٩٨٩**، (تقرير غير منشور) القاهرة، ١٩٩٠.

(١٦) السفير فاروق حلمى، **نظرة فى الإنجازات الاقتصادية لهونج كونج وسبل استفادة مصر منها**، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٣، ص ٧.

(١٧) وزارة الاقتصاد، **المزايا التنافسية لمصر**، دراسة (غير منشورة)، الأمانة الفنية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٧.

(١٨) أشارت الكثير من الدراسات إلى ذلك منها:

د. رؤوف عبد المنعم، **تقييم الإعفاء الضريبى المقرر بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة فى جمهورية مصر العربية**، بحث (غير منشور)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥.

(١٩) د. خليل محمد خليل عطية، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية**، بحث فى النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٣٧، ٤٣٨، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥٢.

(٢٠) عمرو كمال حامد، **مبادرة اقتصادية: نحو إنشاء محافظة حرة**، (مقالة)، مجلة النداء الجديد،

العدد الرابع والعشرون، القاهرة، إبريل ١٩٩٦، ص ٤.

(٢١) السفير فاروق حلمى، **مرجع سابق**، ص ٢٠.

(٢٢) د. إبراهيم فوزى، **نسعى لاجتذاب الشركات العالمية بإمكانياتها الضخمة لتتوجه بخبراتها للأسواق الدولية**، (تحقيق) مجلة آخر ساعة، القاهرة، أغسطس ١٩٩٦.

(٢٣) د. محيى الدين الغريب، **مرجع سابق**، ص ١٥.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد البحوث والدراسات العربية

الملحق الإحصائى

جدول رقم (١)

الاستثمارات الخاصة(*) بالمناطق الحرة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٥

(بالمليون جنيه)

السنة	عدد المشروعات	رأس المال المدفوع	متوسط رأس المال للمشروع
١٩٧٥	٩	٢٧	٣,٠
١٩٧٦	١٧	٧٩	٤,٦
١٩٧٧	٤١	١٧٣	٤,٢
١٩٧٨	٢٦	٩٦	٣,٦
١٩٧٩	١٢	١٣٨	١١,٥
١٩٨٠	٢٥	٧٢	٢,٨
١٩٨١	١٢	٥٣	٤,٤
١٩٨٢	٧	١١٩	١٧,٠
١٩٨٣	١٤	٤٥٢	٣٢,٢
١٩٨٤	٣	٧	٢,٣
١٩٨٥	١	٣	٣,٠

(*) رؤوس الأموال المستثمرة .

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

١٩٨٦	٤	٦	١,٥
١٩٨٧	٣	١١	٣,٦
١٩٨٨	٨	٣٥	٤,٣
١٩٨٩	٥	١٤	٢,٨
١٩٩٠	٩	٢٠	٢,٢
١٩٩١	٤٤	١٣٩	٣,١
١٩٩٢	٣٠	١٧٤	٥,٨
١٩٩٣	٥٨	١٣٩	٢,٣
١٩٩٤	٦٨	٢٦٨	٣,٩
١٩٩٥	٧١	٣٢٨	٤,٦
إجمالى الفترة	٤٦٧	٢٣٥٣	٥,٠

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول والمنظمات العربية

جدول رقم (٢)

تطور الاستثمارات الخاصة(*) فى المناطق الحرة والاستثمارات الخاصة داخل البلاد منسوبة إلى الاستثمارات الخاصة خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٥

(بالمليون جنيه)

السنة	الاستثمارات الخاصة داخل البلاد	الاستثمارات الخاصة فى المناطق الحرة	إجمالى الاستثمارات الخاصة	١+٣ ٪	٢+٣ ٪
	(١)	(٢)	(٣)		
١٩٧٥	٥٢٦	٢٧	٥٥٣	٩٥	٥
١٩٧٦	١٤١٢	٧٩	١٤٩١	٩٥	٥
١٩٧٧	١٢٨٥	١٧٣	١٤٥٨	٨٩	١١
١٩٧٨	٢٧٠	٩٦	٢٣٦٦	٩٦	٤
١٩٧٩	١١٩٨	١٣٨	١٣٣٦	٩٠	١٠
١٩٨٠	١٤٣٤	٧٢	١٥٠٦	٩٥	٥
١٩٨١	١٧٧٢	٥٣	١٨٢٥	٩٧	٣
١٩٨٢	٦٨٤	١١٩	٨٠٣	٨٥	١٥
١٩٨٣	٣٥٣	٤٥٢	٨٠٥	٤٤	٥٦

(*) رؤوس الأموال المستثمرة .

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

١٩٨٤	٥٤٠	٧	٥٤٧	٩٩	١
١٩٨٥	٤٤٢	٣	٤٤٥	٩٩	١
١٩٨٦	٤٩٩	٦	٥٠٥	٩٩	١
١٩٨٧	٣١٤	١١	٣٢٥	٩٧	٣
١٩٨٨	٥٥٦	٣٥	٥٩١	٩٤	٦
١٩٨٩	٨٨٠	١٤	٨٤٩	٩٨	٢
١٩٩٠	١١٥٨	٢٠	١١٧٨	٩٨	٢
١٩٩١	٨٠٨	١٣٩	٩٤٧	٨٥	١٥
١٩٩٢	١٥٧٧	١٧٤	١٧٥١	٩٠	١٠
١٩٩٣	٢١٩٩	١٣٩	٢٣٣٨	٩٤	٦
١٩٩٤	٣٢٨١	٢٦٨	٣٥٤٩	٩٣	٧
١٩٩٥	٥٠٧٠	٣٢٨	٥٣٩٨	٩٤	٦
إجمالى الفترة	٢٨٢٥٨	٢٣٥٣	٣٠٦١١	٩٢	٨

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد جامعات العربية